

تقرير المراجع المستقل

إلى السادة/ المساهمين
شركة عبد العزيز بن أحمد التويجري للتجارة
شركة مساهمة سعودية

الرأي المتحفظ

لقد راجعنا القوائم المالية المرفقة لشركة عبد العزيز بن أحمد التويجري للتجارة ("الشركة") (شركة مساهمة سعودية)، والتي تشمل قائمة المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥م، وقائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر وقائمة التغيرات في حقوق الملكية، وقائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية، بما في ذلك معلومات السياسات المحاسبية المهمة.

في رأينا، وباستثناء التأثيرات المحتملة للأمر الموضح في قسم "أساس الرأي المتحفظ" الوارد في تقريرنا، فإن القوائم المالية المرفقة تعرض بشكل عادل من جميع الجوانب الجوهرية، المركز المالي للشركة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥م وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين.

أساس الرأي المتحفظ

كما هو مبين في الإيضاح رقم ٩(أ) حول القوائم المالية، تتضمن الاستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة استثمارات في صناديق ملكية خاصة مغلقة بمبلغ إجمالي قدره ١٣,٤٣٠,٤٤٩ ٪ كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥م، كما هو معروض في قائمة المركز المالي. بالإضافة إلى ذلك، بلغت الخسائر غير المحققة المتعلقة بهذه الاستثمارات، كما تم عرضها في قائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، مبلغ ٥,٠٧٣,٣١٢ ٪.

لم نتمكن من الحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة بشأن قياس القيمة العادلة لهذه الاستثمارات، وذلك بسبب عدم توفر قوائم مالية مدققة للصناديق المستثمر بها كما في تاريخ التقرير، أو أي أدلة بديلة كافية وموثوقة تمكننا من التوصل إلى استنتاج بشأن أثر القيمة المسجلة كما في للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥م. وبناءً عليه، لم نتمكن من تحديد ما إذا كانت هناك حاجة لإجراء أية تعديلات على هذه المبالغ.

لقد قمنا بمراجعتنا وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية. ومسؤوليتنا بموجب تلك المعايير تم توضيحها في قسم مسؤوليات المراجع حول مراجعة القوائم المالية في تقريرنا. إننا مستقلون عن الشركة وفقاً للميثاق الدولي لسلوك وأداب المهنة للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلال الدولية) المعتمد في المملكة العربية السعودية ("الميثاق") المتعلق بمراجعتنا للقوائم المالية، كما أننا التزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لمتطلبات الميثاق. وفي اعتقادنا أن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس لإيداء رأينا المتحفظ.

لفت انتباه

نود أن نلفت الانتباه إلى الإيضاح رقم (١٠) من الإيضاحات حول القوائم المالية، حيث بلغ رصيد الدفعات المقدمة لشراء الاستثمارات ١٣,٦٢١,٨٣٠ ٪ والذي يمثل مبالغ مدفوعة من الشركة للشركات المستثمر فيها بغرض الاستثمار في حقوق الملكية ولم يتم استكمال الإجراءات النظامية اللازمة لتأسيس رأس المال وإصدار أدوات حقوق الملكية.

تقرير المراجع المستقل (تتمة)

إلى السادة/ المساهمين
شركة عبد العزيز بن أحمد التويجري للتجارة
شركة مساهمة سعودية

الأمر الرئيسية للمراجعة

الأمر الرئيسية للمراجعة هي تلك الأمور التي كانت لها، بحسب حكمنا المهني، الأهمية البالغة عند مراجعتنا للقوائم المالية للسنة الحالية. وقد تناول هذه الأمور في سياق مراجعتنا للقوائم المالية ككل، وعند تكوين رأينا فيها، ونحن لا نقدم رأياً منفصلاً في هذه الأمور.

| الأمر الرئيسية للمراجعة | الكيفية التي تعاملنا بها أثناء المراجعة مع الأمر الرئيسية للمراجعة |
|--|---|
| <p>الاعتراف بالإيرادات</p> <p>يتم إثبات الإيراد الناتج من الأنشطة الرئيسية للشركة وفقاً لمتطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي رقم (١٥) "الإيرادات من العقود مع العملاء".</p> <p>تعتبر الإيرادات أحد الأمور الرئيسية للمراجعة نظراً لأهمية المبالغ المعنية، وبناءً على العوامل المرتبطة بالإعتراف بالإيرادات والخطر الملازم بوجود تحريفات جوهرية مرتبطة بتحديد عملية الاعتراف بالإيرادات.</p> <p>تُعد الإيرادات مؤشراً رئيسياً للأداء، مما يرفع من مستوى الخطر الملازم باحتمالية تضخيمها بهدف تحسين نتائج الربحية.</p> <p>كما هو مبين بالإيضاح رقم (١٨)، حققت الشركة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ م صافي إيرادات بمبلغ ١٤٠,٥٨٧,٢٢٠ ج.م (٢٠٢٤ م: مبلغ ١٢٤,٤٠٧,٣٩٣ ج.م).</p> <p>يرجى الرجوع إلى الإيضاح رقم (٤-٢٠) الذي يتضمن السياسات المحاسبية المتعلقة بالاعتراف بالإيراد، والإيضاحات رقم (١٨) و(٢٣) التي توضح تفاصيل الإيرادات.</p> | <p>تضمنت إجراءات المراجعة التي قمنا بها من بين أمور أخرى بناءً على حكمنا ما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> - تقييم مدى ملائمة السياسة المحاسبية للشركة ومقارنتها بالمعايير المحاسبية المطبقة. - حصلنا على فهم لدورة الإيرادات وقمنا بتقييم تصميم وتنفيذ الضوابط الرقابية وفعاليتها التشغيلية. - اختبار عينة من معاملات البيع، والتحقق من التطبيق السليم لسياسة الاعتراف بالإيرادات. - إجراء مراجعة تحليلية جوهرية لفهم اتجاهات الإيرادات على مدار العام، وللتحقق من صحة الاعتراف بها. - إجراء اختبارات جوهرية لمعاملات الإيرادات على أساس عينة، وذلك من خلال مطابقة المعاملات المختارة مع فواتير البيع، والمستندات المؤيدة الأخرى ذات العلاقة. - قمنا بإجراءات قطع حول توقيت الإقرار بالإيرادات لتقييم ما إذا كانت الإيرادات قد سجلت في الفترة المحاسبية الصحيحة. - إختبار إدخالات قيود اليومية ضمن دفتر أستاذ الإيرادات لتحديد أي بنود غير عادية. - تقييم مدى كفاية ومناسبة الإفصاحات في القوائم المالية. |

أمر آخر

تمت مراجعة القوائم المالية للشركة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ م من قبل مراجع آخر والذي أبدى رأي غير معدل على تلك القوائم المالية في ٢٢ مايو ٢٠٢٥ م (الموافق ٢٤ ذو القعدة ١٤٤٦ هـ).

تقرير المراجع المستقل (تتمة)

إلى السادة/ المساهمين
شركة عبد العزيز بن أحمد التويجري للتجارة
شركة مساهمة سعودية

المعلومات الأخرى

تتألف المعلومات الأخرى من المعلومات المدرجة في التقرير السنوي للشركة لعام ٢٠٢٥م، بخلاف القوائم المالية وتقرير المراجع عنها، والإدارة هي المسؤولة عن المعلومات الأخرى الواردة في التقرير السنوي للشركة.

ولا يغطي رأينا في القوائم المالية المعلومات الأخرى، ونحن لا نبدي أي شكل من أشكال الاستنتاج التأكيدي حولها.

وفيما يتصل بمراجعتنا للقوائم المالية، فإن مسؤوليتنا تتمثل في قراءة المعلومات الأخرى الموضحة أعلاه، والنظر عند القيام بذلك فيما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متسقة بشكل جوهري مع القوائم المالية أو مع المعرفة التي حصلنا عليها خلال المراجعة، أو يظهر بطريقة أخرى أنها محرفة بشكل جوهري.

وإذا توصلنا إلى وجود أي تحريف جوهري في هذه المعلومات الأخرى، استناداً إلى العمل الذي قمنا بتنفيذه، فإننا مطالبون بالتقرير عن تلك الحقيقة. وليس لدينا ما نقرر عنه في هذا الشأن.

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية

إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد القوائم المالية وعرضها بشكل عادل وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين، ووفقاً لنظام الشركات والنظام الأساسي للشركة، وهي المسؤولة كذلك عن الرقابة الداخلية التي ترى أنها ضرورية لتمكينها من إعداد قوائم مالية خالية من التحريف الجوهري سواء بسبب غش أو خطأ.

وعند إعداد القوائم المالية، فإن الإدارة هي المسؤولة عن تقييم مقدرة الشركة على الاستمرار في العمل وفقاً لمبدأ الاستمرارية في المحاسبة والإفصاح، بحسب مقتضى الحال، عن الأمور المتعلقة بالاستمرارية، واستخدام مبدأ الاستمرارية في المحاسبة، ما لم تكن هناك نية لدى الإدارة لتصفية الشركة أو إيقاف عملياتها، أو ليس هناك لدى الإدارة دليل واقعي آخر بخلاف ذلك.

إن المكلفين بالحوكمة أي مجلس الإدارة مسؤولون عن الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للشركة.

مسؤوليات المراجع حول مراجعة القوائم المالية

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول عما إذا كانت القوائم المالية ككل خالية من التحريف الجوهري سواءً بسبب غش أو خطأ، وإصدار تقرير المراجع الذي يتضمن رأينا. إن التأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، لكنه لا يضمن أن المراجعة التي تم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ستكشف دائماً عن كل تحريف جوهري عند وجوده. يمكن أن تنشأ التحريفات عن غش أو خطأ، وتُعد جوهرياً، إذا كان من المتوقع بدرجة معقولة، أن تؤثر بمفردها أو في مجملها على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه القوائم المالية.

وكجزء من المراجعة التي تتم وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، فإننا نمارس الحكم المهني ونحافظ على نزعة الشك المهني خلال عملية المراجعة. كما نقوم بـ:

- التعرف على مخاطر التحريف الجوهري في القوائم المالية وتقييمها، سواء كانت بسبب غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة لمواجهة تلك المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأينا. ويعد خطر عدم اكتشاف أي تحريف جوهري ناتج عن غش أعلى من الخطر الناتج عن خطأ، لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ، أو تزوير، أو حذف متعمد، أو إفادات مضللة أو تجاوز للرقابة الداخلية.
- التوصل إلى فهم للرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة، من أجل تصميم إجراءات المراجعة المناسبة في ظل الظروف القائمة، وليس لغرض إبداء رأي حول فاعلية الرقابة الداخلية للشركة.

تقرير المراجع المستقل (تتمة)

إلى السادة/ المساهمين
شركة عبد العزيز بن أحمد التويجري للتجارة
شركة مساهمة سعودية

مسؤوليات المراجع حول مراجعة القوائم المالية (تتمة)

- تقييم مدى مناسبة السياسات المحاسبية المستخدمة، ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات المتعلقة التي أعدتها الإدارة.
- التوصل الى استنتاج بشأن مدى مناسبة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية في المحاسبة، واستناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، فيما إذا كان هناك عدم تأكيد جوهري يتعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكاً كبيراً حول قدرة الشركة على الاستمرار في العمل وفقاً لمبدأ الاستمرارية في المحاسبة. وإذا ما تبين لنا وجود عدم تأكيد جوهري، يتعين علينا لفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية، أو إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية، يتعين علينا تعديل رأينا. تستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تؤدي إلى توقف الشركة عن الاستمرار في أعمالها.
- تقييم العرض العام، وهيكل ومحتوى القوائم المالية، بما في ذلك الإفصاحات، وتحديد ما إذا كانت القوائم المالية تعبر عن المعاملات والأحداث ذات العلاقة بطريقة تحقق العرض العادل.

نقوم بالتواصل مع المكلفين بالحوكمة، من بين أمور أخرى، بالنطاق والتوقيت المخطط للمراجعة والنتائج المهمة للمراجعة، بما في ذلك أي أوجه قصور مهمة في الرقابة الداخلية نتعرف عليها خلال مراجعتنا.

كما نقدم للمكلفين بالحوكمة بياناً نوضح فيه بأننا قد التزمنا بالمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة المتعلقة بالاستقلال، ونبغهم بجميع العلاقات والأمور الأخرى التي قد يُعتقد بشكل سعتول أنها قد تؤثر على استقلالنا، ونبغهم أيضاً عند الاقتضاء بالتصرفات السخنة للقضاء على التهديدات أو التدابير الوقائية المطبقة.

ومن بين الأمور التي نقوم بإبلاغ المكلفين بالحوكمة عنها، نحدد تلك الأمور التي كانت لها الأهمية البالغة خلال مراجعة القوائم المالية للفترة الحالية، ومن ثم نُعد هذه الأمور هي الأمور الرئيسة للمراجعة. ونوضح هذه الأمور في تقريرنا ما لم تمنع الأنظمة أو اللوائح الإفصاح العلني عن الأمر، أو ما لم نرى، في حالات نادرة للغاية، أن الأمر ينبغي ألا يتم الإبلاغ عنه في تقريرنا لأن التبعات السلبية للقيام بذلك من المتوقع بدرجة معقولة أن تفوق فوائد المصلحة العامة المترتبة على هذا الإبلاغ.

عن شركة ياسر زومان الزومان وخالد فوزان الفهد
وزاهر عبدالله الحجاج للاستشارات المهنية



زاهر عبدالله الحجاج
محاسب قانوني
ترخيص رقم (٥٦٢)

الرياض، المملكة العربية السعودية

التاريخ: ٢٨ شوال ١٤٤٧ هـ
الموافق: ١٦ أبريل ٢٠٢٦ م